



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله على ما صرف فيه الأحكام الشرعية من الوجوب
 والندب والاختيار والكرهية والفرعية والاحتياط
 والتفصيل والخصوصية فعل المكلف من حيث
 الأحكام الشرعية به الأصول ثم جرت به كيفية
 استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وموضوعات
 أدلة الشرع من حيث ولايتها على الأحكام
 الأدلة الشرعية

والقياس والاصباح فمنها لغوية ومنها قلامية اما اللغات
اللغوية فنووعها اللفظ من حيث دلالة على المعنى بالوضع
وفها ما تحت تحت الدلالة وتحت اللفظ من حيث
الوضع وتحت من حيث الاستعمال وتحت من حيث
انواع الدلالة وتحت من حيث مراتب الدلالة ظهورا
وخفاء تحت الدلالة الدلالة طبيعية وعقلية و
ضعية والوضع لم مطابقا ونصية والزمية
وفيل راجع اللفظية وكل من ذلك لفظية وغير
لفظية والمقصود ههنا اللفظية الوضعية تحت
اللفظ باعتبار وضعه الوضع نوعي وشخصي و
الشخصي قد يكون بحيث يجعل المفهوم الذي عنوانا
لافرادة ويوضع اللفظ بامضاء كل واحد واحد منها
ويعد عنه بان الوضع عام والوضع له خاص اللفظ
بالنظر الى تعدد الوضع مشترك ومنفرد والمتقول

عربي وشيخ واصطلاحه وبالنظر إلى الوضع الواحد
 وما في حكمه كالفصائل اسماء الاستثناء والموصولات
 والمعرفة بلام العهد والمضاف إلى أحدها ومتواط و
 مشكك وعام وخاص ومطلق ومقتل العلم أمّا
 عام بالصفة كما ومن والله وانها واما عام بالاداة
 كما تعرف بلام الاستعراق والمؤكد بكل واجمع واثن
 واما عام بالتركيب كالنكرة الواقعة في حيز النفي ثم العام
 كما مقصور وغيره والمقصود اما مقصور غير متقل
 كما الكلام المستقل والعقل وقرائن الحال ونسبة من حيث
 أو من حيث بعيدة كالاستثناء والشرط والوصف والبدل
 العام قطع كالحامر عند الحنفية خلاف الشافعية المطلق
 يجوز على إطلاقه الا عند اتحاد السبب والحكم عند خلافهما
 بحيث اللفظ من حيث الاستعراق اللفظ من حيث الاستعمال
 حقيقة ومجاز ومبره وكناية الحازما على القولين

مفرد ومركب وهو التمثيل والمفرد استعارة و
 منه الحقيقة القاصرة ومجاز مرسل لا بد في المجاز
 والمنقول من علاقة لكنها في الأول علتها
 إطلاق وفي الثاني مرجحة للفظ من بين
 أمثاله وإنما العلة في النقل فهي معتبرة في الأول
 في الاستعمال وفي الثاني في النقل للفظ لا يحمل
 على المعنى المجازي إلا بقرينة وهي لفظية وعقلية
 كاستثناء الحقيقة عقلا أو عادة عموما أو خصوصا بالنظر
 في المتكلم وحالته المجازي المتعارف أو في الحقيقة المجردة
 بالاتفاق ومن الحقيقة المستعملة عندهما من أي اصطلاح
 المجاز ما كان الحقيقة عندهما تحت اللفظ من حيث أنواع
 الدلالة اللفظ بدل على المعنى إشارة ودلالة
 واقتضاء أو قيل مخالفة وهو مدهن
 الشافعية والترجيح عند التعارض على

على ترتيب الذكر ومفهوم القلب باطل بخلافه
لبعض الأصولين كإلى ثور ومفهوم الشط والظن
والحال والوصف صحيح عند الشافعية إذا ثبت
أن ليس لتلك الأشياء المذكورة فائدة غير أنها
تجلب اللفظ من حيث مراتب الدلالة ظاهرة نص وحكم
ومفسر ومن حيث خفاؤها خفي ومحل ومشكل و
متشابه حكم الخفي والمحل التامل فيما يزيل خفاءه
وأجماله وحكم المشكل الاستفسار من المتكلم وحكم
المتشابه التوقف عند الخفية خلافاً للشافعية المتأيدون
الحاصية كحاكم الله كآله الخلق والامر وليس
شيء من المخلوقات كالعقل وغيره أن يثبت شيئاً من
الأحكام كما أمر به الله تبارك وتعالى إيجاباً أو نكاحاً
فهو حسن سواء كان حسناً لذاته أو بمعنى في نفسه ولو
أو محاورته وكل انتهى عنه فهو قبيح كذلك فالأمر إلى

متصفقة بالحسن والقبح في نفس الامر قبل الامر
والنهي بل الشارع الحكيم لما امر و نهى رعاية لها ثم العقل
قد يدرك الحسن والقبح المذكورين ولذا يسميان
عقليين ليكن ليس هنا شيء من الاحكام قبل ورود
الشرع فالحسن والقبح المذكوران معتبران في حكم الله
لا في حقنا فلا احكام في حقنا مسندة الى الشرع لا
غير التكليف بالمحال عقلا او عادة مطلقا او بالنية
اي المكلف غير جائز بالنظر الى حكمة الشارع ولطفه
بعبادة ووعده وتكليف العباد بالافعال تكليف
بصرفهم القديرة المتوهمة الموعودة فيهم اليها لا
بخلقها حتى يلزم التكليف بالمحال والتكليف بالجهد
معناه التكليف بالسعي في ازالة شوكه اللقار لا بسلب
حياتهم والقاء الرعب في قلوبهم والحد الخفية عليهم
واضلالها من الامور التي لا يفقد سعيها الا الله جل جلاله

الأصل في الأشياء الإفاضة حتى يدل الدليل
 الشرعي على أحد الجانبين مبحث الكتاب
 بجميع أجزائه على ثلاثة السبعة متواتر القرات
 الغير المتواترة في حكم الأحاديث فيثبت الأحكام
 بها وكذا تفسير الجمل وتخصيص العام وتقيد المطلق
 ولا يجوز التلاوة بها نسخ الكتاب بالسنة ولا
 جماعاً إلا بالقياس وكذا نسخ السنة بالكتاب والسنة
 والإجماع والإجماع لا يكون منسوخاً بالنسخ ضرورة
 فلا يصار إليه إلا بالرواية أو بان لا يمكن قطع
 التعارض بغيره القول بالنسخ لا يجوز إلا بمثل
 المنسوخ رواية ودلالة إذا تعارض الدليلان
 فإن يمكن التطبيق بينهما بالتخصيص والتقييد والحمل على الجار وغير
 ذلك فيها وإلا فالجواز أقوى رواية ودلالة فهو المعلوم
 والآخر قبل التشابها ومبرم يقو علمه إلى العلم بخبره

كان متساوين فيهما فان علم التاخير فالتاخير ناسخ والا فهما
 من قبيل النسخة ايضا الى غيرهما لا تقاض بين الكتابين والسنن المشهورة
 وكذا ولا تقاض بينه وبين القياس لا يجوز صرف الكتاب
 عن ظاهره مجرد القياس وان كان صحيحا لا تخصيصا و
 لا اقتداء ولا حملا على المحل الغير للنظر والقياس في
 احد الجانبين على الاخر اذ العارضا تحت الستة الستة
 متواترة وغير متواترة والمتواترة اما متواترة بالتعاضد
 كالكثر اصول العبادات والمعاملات والاحلاق او متواترة
 هي الرواية اما بالمعنى فقط وهي كثيرة او باللفظ ايضا
 وهي قليل جدا وغير المتواترة اما مشهورة او خفية
 والتالي اما صحيح او حسن او ضعيف او موضوع له
 يثبت وضعه بخصوصه اما ما ثبت وضعه
 بخصوصه فليس من الستة الستة المتواترة باقسامها الثلاث
 وكذا المشهورة من غير المتواترة مثل الكتاب في اثبات

١٠
الاحكام والنبوت التعارض والصحة دونه في اثبات
الاحكام لا في التعارض والحسن والحسن ^{الشرعي} دونه ^{بضعه} واد
دونه والموضوع كما ثبت شيئا من الاحكام نعم قد
يوجد في فضائل ما ثبت فضله بغيره تاثيرا وتفضيلا
اما عند التعارض فان امكن تطبيقه بوجه عن ظاهر
فيها والا فلا يلتفت اليه بالتضعيف ثبت الاحكام اذ لم
يوجد ما هو اعلى منه ولم يعارضه قياسا حليا للكرهوت
الاحكام به ظني فعمل بها ولا يقطع بثبوتها ولا بحطابها
مجتهدا خالفه ولا ينبغي عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
احصا بالاولا ^{الاجابة} واثبت ولا ينكر به على اولى الامر بالتضعيف
يفسر هو اعلى منه فان عارضه فهو ما اول الخبر بالتضعيف اذا
عارضه القياس فان كان حليا بان كان عليه الوصف ووجوده
في تفسير ظاهر الاحتجاج الي كثير اصل القياس مقدم
والخبر ما اول والا فالخبر مقدم الحديث الحسن كالصحيح

في اثبات الأحكام فإن عارضه فإن أمكن التطبيق
تخصيصاً وتقييداً أو حملاً على المجاز والسخف فيها وأكثراً
ويعمل على الصحيح الحديث الحسن إذا عارض القياس حلياً
بأن أو خفاً فهو المقدم على الصحيح من الأحاد إذا
عارض المشهور فإن أمكن التغطية بينهما بغير السخف
فيها ولا فيلزم أن يمكن التأويل ولا فينفى ضرورة
بالمشهور ولا يعارض القياس أصلاً صاحت الأحكام
الاجماعية ثبتت الأحكام الاجماعية أما بسيط وهو اتفاق
المجموعين على امر واحد مركب وهو اتفاقهم على قولين
أما أكثر شرط اشترائه الاموال واحد فيها الاجماع امياً ^{حقيق}
وهو اتفاق الجميع قولاً أو مائة حكم كالسكوت الذي يدل
على التقدير وأما حكمي وهو بخلاف الاجماع اما قوي ^{هو}
اتفاق جميع الماضين والحاضرين من المسلمين او متوسط
وهو اتفاق اهل الحق كذلك ولا يتصور الاتفاق

الصحابة او ضعيف وهو الاتفاق بعد الصحابة الا
 جماع الحقيقة البسيط قوي كان او متوسطا قطع وهو
 مثل الخبر المشهور اثباتا وتعارضنا وما عد ذلك ظني
 بالتشكيك على اختلاف مراتب اختلاف الظنون قوتا
 وضعفا فاعلاها بسيط الحقيقة الضعيف وهو مثل خبر
 الاحاد من الصحيح والحسن اثباتا وتعارضنا والخبر الضعيف
 والقياس جليا كان او خفيا لا يعارضه البسيط الحكيم
 المركب الحقيقة فيما دون الصحيح والحسن وفوق الضعيف والقياس
 ثم المركب الحكيم وهو دون القياس الحكيم وفوق الخبر^{الضعيف}
 والقياس الحق ومن لا حق كاجماع اتفاق الشيوخ واهل
 الحرمين واكثر الفقهاء كفقهاء المذاهب الاربعة قلت
 ولا ميل طنية دون الاجماع وفوق القياس الحق ومثل الخبر
 الضعيف فيعمل بها عند فقدان ما هو اقوى منها مباحث
 القياس القياس مثبت للحكام كلها ظنا القياس^ن

المقيس عليه وهو الأصل والمقيس هو الفرع والوصف الذي
 هو مناط الحكم وهو العلة القياس شرطه ان يكون
 الاصل فيه من قبيل النصوصات او الاجاميات ^{القياسية}
 شرطه ان يكون حكم الاصل فيه مستفاد من كلام
 مسنقل فالحكم الثابت بالاستصحاب او بعدم الدليل
 او تخصيص العقل او بقصر العام بالاستثناء ونحوه لا
 يليق ان يكون أصلاً للقياس شرطه ان لا يكون الاصل
 فيه من ابواب الحد ودو الكفارات ^{العلية} بحيث كونها
 عند بطريق ^{متحقق} اعلمها البعض ثم الاجماع ثم الدوران
 والسبر والتقسيم العلة المنصوصة والاجماع اقسام
 اعلمها ما اعتبرت بخصوصها في خصوص الحكم ودونه
 ما اعتبرت في نوعه فالقياس في الوجهين جلي
 ثم اعتبرت في جنس او نوعه فيه بخصوصه ودونه
 ما اعتبرت نوعها في نوعه ودونه ما اعتبرت نوعه في جنس

بموصول بفعل او موصوف كذا لك او مفيد بالحال كذا
 او مبني ودونه وقوة الكلام في موقع الجواب تحقيقا
 او تقدير القياس بمجرد رعاية للمصالح والمفاسد فسد
 الحكم يكون الوصف علة تطلب الي صحه اشتمال على المصالح
 والمفاسد باطل وانما هو شان الغريز للحكم الذي يفعل
 ما يشاء ويحكم ما يريد الفرع كذا ان يكون مسكوت عنه
 في الكتاب والسنة والاجماع فان كان مذكورا في
 واحد منها فالقياس لغو وان وافقه ساقطان خالفه
 الفرع اذا اشتمل على ما يعم مائة الاصل فالقياس باطل
 وحيث قياسا مع الفارق القياس لا يعارض للكتاب ولا
 السنة ولا الخبر الضعيف ولا الاجماع الا لمركبا للحكم
 القياس ان الصحيح ان اذا تعارضوا فالترجيح على ترتيب الذكر
 فان تساوى او لم يؤيد بقياس آخر ولو ضعيفا لا حرج فان
 تساوى ولم يكن واحدا منها كذا فلن حجة بالمصالح والمفاسد

فان لم يكن في كثرة النظائر ويكون العلة ذاتيا وعصيا فان
 لنا وبافساق الترجيح بكثرة للوافقين من القاسين ضعيف
 جد لا يهتد عليه في الاحتجاج ويعمل به دينا نه واحتياط
 الترجيح بكثرة المقلدين باطل خاتمه تظلم النفس على افا
 عليها من حيث تعلق الاحكام الشرعية بها وديمي الحاشية
 اصل عظيم من اصول الدين وهو المراد بقوله صلى الله
 عليه وسلم احفظ الله يحفظك والسعي في ادراك
 الاحكام المتعلقة بافا عليها من ادلتها وهو الاحتجاج
 والاعتماد في ذلك على قول الثقات وهو التقليد
 رخصة الاحتجاج ومناطه على اطمينان النفس بما فهمت
 من الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية ومرجوعه القصر
 بمزيت الرضا والسخط المتعلقين بافا عليها النازلين
 من باريتها وهذا التفتن يحصل بالتأمل في اشارات
 المنصوص ومواقع الافاعيل واعتبار النظائر وتحديث

سنة ٢٠٠٠ في مخدب النفوس من رعاية المصالح و
 طلبها في المطان وامثالها فمن حصل له هذا لطيفتان للبحث
 الاجتهاد قد يكون اضطراريا يقع الانسان في مواقع العلم فيغير
 التقط فبقية الاطميناء في قلبه وقد يكون اختياريا بالانتجيز في موقع
 العلم الاجتهاد قد يجزي بالانحصار له الاطميناء في بعض المواقع
 بعض فهو متجه في اوله وقد يكون في الثاني ليس له ان يتقدم احد
 فيما حصل له الاجتهاد اختياريا كان واضطراريا كيف هو من شأن
 الاصل له لئلا يخالف في هذا الفعل فلا يكون الفقدان
 يتبع عمل في الامور في السعي في تحصيل الاطميناء في كل
 السبل ايضا غير التقليد السري والاذن ان له لاجل انحصار
 الاطميناء في ثقة وجد وهو له في التقليد بل في السري والاذن
 يكون العزم على اتباع ثقة من التقاطع اذا طرد الوتور من محض
 شخص في حينه في التعديل في الحق او في تقليد لئلا يشك
 في وثوقه لاجل ان يتيسر له الاجتهاد في الحق لئلا يتفصيل تام من
 يدركه

صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ	غلط	صفحہ
۳	۱۱	تجسّس	۵	ایضاً	۱۲
ایضاً	۱۱	الفرق	۱۰	ایضاً	۱۲
۴	۱۲	معلق	۱۲	ایضاً	۱۲
۵	۱۲	الموعودۃ			
۶	۱۲	تفسیر			
ایضاً	۱۲	تعارض			
۷	۱۲	متوالی			
ایضاً	۱۲	اروائہ			
۸	۱۲	والحسن والحسن			
ایضاً	۱۲	الضمیمۃ			
ایضاً	۱۲	ولا یبغی ولا ینبغی			
ایضاً	۱۲	التفسیر والمفسر			
ایضاً	۱۲	لقد			
۱۱	۱۲	لو			
۱۲	۱۲	نوعہ			
۱۵	۱۲	بمستق			
۱۶	۱۲	اصولہ			
ایضاً	۱۲	افاعلیہا			
ایضاً	۱۲	بافاعلیہا			
۱۷	۱۲	یتان			



194341

10 19240000

9. 11. 1941

[illegible]

1516F